



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٨ / ٥ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد التماسي و جعفر ناصر حسين و أكرم فهد محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب التفتندي و عهود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأثومين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

- التميرز ((المنظلم)) / الأمين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوظيفته وكيه
- الموظف الحقوقي علي نوري ابو رزيق .
- التميرز عيه ((المنظلم منه)) / جعفر رسول جعفر / رئيس اتحاد الغرف
- التجارية / إضافة لوظيفته / وكيه المحامي - محمد رميض دعاش .

الإعاري

دعي وكيل المنظلم (التميرز) أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩ بأن المحكمة سبق ان أصدرت قراراً وائياً بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ يقضي التبريت باتخاذ الإجراءات المنخذه من اللجنة الوزارية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم المرقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ طلباً بإلغاء القرار للإجحاف الذي لحق بموكله وبتخالفته للقانون وبعد تعيين يوم للمرافعة والاستماع الي قوال الطرفين قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠ /٣/٢٨ وبعد اضارة ٥/نظلم/٢٠١٠ ردّ المنظلم وتأييد القرار الصادر منها لوقوعه خارج المدة القانونية حكماً حضورياً قبلأ للتتميرز ولعدم فتاحة التميرز (المنظلم) فقد طعن بالقرار أمام المحكمة الاتحادية العليا



بالتحسنة التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٣/٢٠ طلباً نقضه للأسباب
المبيدة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد أن محكمة القضاء الإداري قد أصدرت قراراً وائياً بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ في الدعوى المرفقة ٥/ق/٢٠١٠ يقض التزيت بالإجراءات المتخذة من اللجنة الوزارية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم المرقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ وأن دائرة المتظلم (المميز) تبثت به بموجب دفتر اليد (الأمة) بتاريخ ٢٠١٠/١/٢١ استناداً للفقرة الخامسة من المادة (٢١) من قانون المرافعات المدنية إذ يعتبر تاريخ التسلم المدون بدفتر اليد أو في وصل التسلم تاريخاً للتبليغ كونها دائرة رسمية وإن المميز قدم تعلقه بتاريخ ٢٠١٠/٢/٩ دون مراعاة المدة التي حددتها المادة ١/١٥٣ من قانون المرافعات المدنية المرقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وهي ثلاثة أيام من تاريخ إصدار الأمر أو من تاريخ تبليغه . فتقضت المحكمة ببرد المتظلم وتأييد القرار الصادر منها بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٠ مستندة على المادة (٣/١٥٣) من قانون المرافعات المدنية وحيث أن المدد المعينة لمراجعة طرق الطعن ختمية ورتكب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق بالطعن وتكفي المحكمة من تلقاء نفسها ببرد عريضة الطعن إذا حصل بعد قضاء المدة القانونية استناداً لأحكام المادة ١٧١ من قانون المرافعات المدنية.



عليه فان القرار المعيز القاضي ببرد انتظم في ادعوى المرفعة ٥/٢٠١٠
صحيح وموافق للقانون لوقوع الطعن بالنتظم خارج المدة القانونية لقرار
تصدقه ورد الطعون التمييزية وتحصيل المعيز رسم التمييز وصدر القرار
بالاتفاق في ١٨/٥/٢٠١٠ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم مكي محمد

العضو
اكرم احمد بهان

العضو
محمد صائب التاجيدي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين ابو المثنى